د. خالدي مسعودة
جامعة الجلفة – الجزائر –

إن المنظومة التربوية اليوم أمام تحد جديد لما عرف بتيارات العولمة وعواصفها الاقتصادية والسياسية والثقافية وما ارتبط بها – سببا ونتيجة – من الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية تولدت في أجوائها مصطلحات النظام العالمي الجديد والقرية الكونية ،واقتصاد السوق الطليقة، وحرية التجارة والاستثمار، والشركات المتعددة الجنسيات، والعرض والطلب ونهاية التاريخ وصراع الحضارات وما بعد والحداثة والهوية الثقافية، ... الى غير ذلك من المفاهيم والنظريات والرؤى. ومع هذه المعالم والأفكار تظهر قيم طاغية في محيط العولمة لعل ابرزها القيمة التنافسية الشرسة التي يحكمها استهداف الربح بكل وسيلة، وفي طياته ينمو الفساد والعنف والجريمة والأنانية الفردية وتغلب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة تمثلا لمقولة (وبعدي الطوفان).

وفي خضم هذه التيارات العولمية التي تنذر بأنها نوع من أنواع الهيمنة الغربية للدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تشيع كثير من مظاهر الاضطراب والتوتر في دول العالم النامي بين المحلي والعالمي وبين الاستقلالية والتبعية ولما كانت المعرفة قوة فلا مناص من التسليم بضرورة امتلاك هذه القوة والتخطيط السليم لاكتسابها وتمثلها وإنتاجها وتوظيفها في مجلات التنمية الذاتية التزاما بخصائص اقتصاد المعرفة وما يتطلبه ذلك من تنمية بشرية ذات كفاءات عالية مقتحمة ومبدعة وهنا يصبح نظام التعليم العالي في موقف الصدارة من السعي الى إنجاز رسالته الاصلية في تكوين رأس مال علمي متجدد باعتباره أحد مقومات البقاء والنماء الرئيسية والضرورية في هذا العالم الكوني.

من هذا المنطلق سوف نتطرق في موضوعنا هذا إلى محورين أساسين :

1- **المحور الأول** : يتضمن العولمة مفهومها، خصائصها، تجلياتها في المنظومة التربوية – التعليم العالي خاصة – وانعكاساتها العالمية...

2- **المحور الثاني** : يتضمن العولمة وحتمية إعادة تخطيط سياسات التعليم العالي في الجزائر.

مفهوم العولمة :

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا إلى تعدد تعاريفها التي تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الإيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا.

لكننا سنحاول إعطاء تعريف بسيط وعادل، دون إهمال المعنى الحقيقي والجوهري للعولمة، **فالعولمة** هي انفتاح العالم في حركة متدفقة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتكنولوجيا. فأمامنا رأسمال يتحرك بدون قيود، وبشر يتنقلون بدون حدود، وهذه ثقافات تداخلت وأسوق تقاربت أو اندمجت وهذه الدول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية والجغرافية، وشركات تحالفت فتبادلت الأسواق والمعلومات والاستثمارات عبر الحدود وهذه منظمات مؤثرة عالميا مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر من جهة أو بأخرى في اقتصاديات وعملات الدول ومستوى وظروف معيشة الناس عبر العالم. إنها بيئة جديدة ومثيرة غير مسبوقة.

وبمعنى أكثر دقة : **فالعولمة** هي مجموعة من العمليات التي تحدث علاقات ممتدة بين العالم في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية بحيث يتم ممارسة الأنشطة المرتبطة بها من بعد. وترتكز أساسا على الجوانب الاقتصادية الساعية إلى تحرير رؤوس الأموال والتجارة والإنتاج وبدرجة اقل إلى تحرير تنقل العمالة.

أما الجوانب الاجتماعية والثقافية لمشروع العولمة فيأتي الاهتمام بها بالقدر الذي يخدم المصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية، ويدعم توسع اقتصاد سوقها في إطار ما عرف بالليبرالية الجديدة. ومن ثم يمكن القول بأن مفهوم العولمة يعد مفهوما اقتصاديا قائما على اقتصاد السوق الحرة في امتداداتها عبر الدول والجنسيات، ولا يتضمن بالضرورة مشروعا اجتماعيا وهو في ذلك يختلف عن عدة مصطلحات : كالعالمية (Universalisme) والدولية (Internationalisme) والكوكبية (Globalisme)، كما يتضح فيما يلي:

فمصطلح عالمي : يتضمن بوضوح مفهوما كليا يطبق على عالم الأفكار والقيم.فقبل ظهور الشركات عابرة القومية والمنظمات الدولية كوصيفات للعولمة كانت الديانات ذات توجيهات عالمية بدرجة متفاوتة من الامتداد للبشر والمساحات الجغرافية .

أما **مصطلح دولي** : فإنه يطبق بصورة مباشرة على الترابط بين مختلف أقاليم العالم على أساس الكيانات الدولية المستقلة حيث تحتفظ كل دولة بكيانها المستقل كما هو الحال في عضوية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية ومنظمة الوحدة ة الإفريقية.

وأخيرا فإن **مصطلح كوكبي** يعتمد على فكرة التمام والمكاملة بالمعنى الرياضي بين الدول وقد يكون ذلك اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا فانتشار المناطق الاقتصادية الإقليمية والتكتلات لتبادل المعاملات المالية والهجرات وتحركات السكان عبر الحدود القومية يعد تعبيرا صريحا عن الكوكبية [1].

وهذه المصطلحات في بعض جوانبها أشمل وأعمق من العولمة كمصطلح لتركيزها على المشاريع الحضارية المراعية للأبعاد الإنسانية والاجتماعية وتوظيفها للأبعاد الاقتصادية بما يعود على المشروع الحضاري بأكمله. وهو ما يفتقده المفهوم الجوهري للعولمة، حيث تركز الدعوة في الاحتجاج على مخاطرها بضرورة العمل على "أنسنة العولمة".

خصائص النظام العالمي الجديد:

يتسم هذا النظام بخصائص تميزه عن سوابقه من الأنظمة وبعض هذه الخصائص سياسية والأخرى اقتصادية وثالثة ثقافية.

ففي مجال السياسة : تبلورت خصائص هذا النظام مع نهاية القرن العشرين مثلما القومية مع نهاية القرن التاسع عشر أي منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطبية الثنائية من ساحة الصراع السياسي (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) وتفرد القطب الأول وهيمنته على موازين القوى الدولية مع الدول الصناعية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعها أخيرا منظمة التجارة الدولية.

ولهذه المؤسسات والقوى تأثير بارز على الخيارات التنموية للدول وفي تنظيم العلاقات الدولية لخدمة المصالح الاقتصادية عن طريق مطابقتها ومؤسساتها المتعددة المنتشرة في شبكة من الدول عبر أرجاء هذا الكوكب [2].

وقد تجلت الهيمنة الأمريكية وتحكمها في المحيط السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر، والحركة الإرهابية التي أدت إلى تدمير برجي التجارة العالمي في نيويورك وقسم من وزارة الدفاع الامريكي (البنتاجون) وعلى أثرها لم يعد شك في صحة ما أشار إليه البعض من أن العولمة هي الامركة التي أصبحت مصالحها هي التي تحكم العالم سواء بدعوى مكافحة الارهاب أو مزيد من السيطرة على مواقع النفط وأسواق التجارة والمال.

- ومن الخصائص السياسية أيضا التحول الحادث في سلطة الدولة، فلم تعد الدولة أو السلطة السياسية هي حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه والأفراد وحقوقهم ولكن أصبحت الدولة تتضمن في الوقت نفسه أجهزة ومؤسسات عولمية تشكل سلطة أخرى لها مصالحها ومنافعها. وهكذا أصبح استقرار المجتمع مشروع بحدوث التوازن بين الدولة القوية، ونظام السوق الكفؤ والمؤسسات الدولية وشروط التعامل معها [3].

أما في مجال الاقتصاد : فبدأت فكرة سقوط دولة الرفاهية لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وظهور مصطلح جديد على الساحة وهو مصطلح الخوصصة (la privatisation) والذي يعني تخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج والعمل على بيع صناعات القطاع العام إلى الأفراد والمشروعات الخاصة، وبذلك يقتصر دور الدولة على تنظيم ووضع السياسات الاقتصادية وتحديد الإطار التشريعي والقانوني الضامن لحسن قواعد السوق والمؤمن لسلامة النظام النقدي والمالي.

ومع التحول في النظام الاقتصادي احتدّى تصاعد أزمة المديونية في الدول النامية مما ساعد على زيادة تدخل المنظمات الدولية الاقتصادية في رسم السياسات الاقتصادية التنموية في عديد من هذه الدول. خاصة مع انكماش حجم المعونات الدولية للتنمية [4].

ومن الخصائص الاقتصادية أيضا تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة في مجالي السلع والخدمات وتوسع نطاق السوق العالم والتي كانت إحدى نتائج جولة أورجواي وكانت هذه آخر جولات التفاوض بين الشمال والجنوب والتي انتهت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية « WTO » لتقوم هذه الأخيرة بالإشراف على تنفيذ مجموع الاتفاقات التجارية، ومن مهامها أيضا تنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء والقائمة على تحديد قواعد التبادل والنشاط التجاري الدولي وتسوية النزاعات أثناء عملية التطبيق وتقوم أخيرا بدور الرقابة على السياسات الاقتصادية الممارسة في الدول المختلفة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومع التوجه نحو الرأسمالية وسرعة انتشار وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا واختلاف الدول في السيطرة على التجارة الاقتصادية والمالية والتكتلات الإقليمية ولعل من أنجح هذه التشكيلات السوق الاوروبية المشتركة التي تحولت إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك . . إلخ.

وقد ساعدت هذه الاندماجات إلى ظهور عدد من المؤسسات الفاعلة في رسم القوى والخيارات السياسية وتحريك الاقتصاد العالمي ومنها الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الخاصة والدولية وغيرها من المؤسسات وترتبط تلك الشركات والبنوك بخطوط اتصال سريعة معتمدة على الثورة الالكترونية ويقوم القطيع الالكتروني بتعميق مفهوم النظام العالمي الجديد ويعمل على فرض نموذجه التنموي المفترض على جميع دول العالم المتقدم منه والنامي [5].

ويسعى من خلال هذا النموذج لإشاعة عادات الاستهلاك وتنميط أشكال الإنتاج وطرائق الحياة وتوظيف مؤسسات المجتمع المدني نحو تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتفعيل بعض الإيديولوجيات والمرجعيات الثقافية التي تضمن السيادة لقوى القطيع ونموذجه التنموي على أية نماذج تنموية أو قوى مضادة للعولمة.

وفي مجال الخصائص الثقافية والاجتماعية: يشاع أن النظام العالمي الجديد هو نظام قائم على:

- تحقيق الحريات
- تطبيق الديمقراطية
- توفير مجموعة الخدمات والمصالح العامة التي تهم الانسانية في مجموعها بما يحقق الاستقرار العالمي.

ومن هذه الوعود التي يطلقها النظام العالمي الجديد:

- توفير السلام والأمن العالميين
- حماية البيئة
- تحقيق التنمية البشرية
- محاربة الجريمة المنظمة
- تطويق الارهاب الدولي
- حماية الحقوق الاساسية للأفراد

ولا يمكننا الحكم على مدى مصداقية تحقيق النظام العالمي الجديد لهذه الادوار إلا من خلال تحليل للواقع الذي يفرزه هذا النظام.

التداعيات العالمية لظاهرة العولمة التي كان لها تأثير على سياسات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة :

في هذه المرحلة التاريخية التي يواجه فيها عالمنا نقلة نوعية من قرن إلى آخر ويتحول النظام السياسي من نظام قائم على حكم الأقلية إلى نظام جديد قائم على المشاركة وتعميق مفاهيم الديمقراطية في بعض جوانبه والتحول من نظام اقتصادي محدود الحركة إلى نظام اقتصادي عالمي قائم على نوع جديد من الليبرالية. هذه المرحلة أدت إلى ظهور عدد من التداعيات العالمية التي كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على قضايا سياسات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة. من أبرز هذه التداعيات :

1- التغير في أدوار الدولة

2- التراكم والنمو العلمي والتكنولوجي

3- تعميق النهج الديمقراطي

وسوف يتم توضيحها فيما يلي:

1- التغير في أدوار الدولة وانعكاساته على التعليم :

تراجع دور الدولة في الاقتصاد وظهر مفهوم جديد على الساحة وهو مفهوم الخوصصة حيث بدأت الدولة بالتخلي عن ممتلكاتها لصالح الأفراد والشركات الخاصة وهيأت مناخ للاستثمار الخاص والأجنبي داخل نطاقها، وفي سبيل ذلك تستجيب لمجموعة الضغوط والمصالح الخاصة للقائمين على برامج الاستثمار والمحركين لآليات السوق الطليق وذلك من خلال ما تسنه من تشريعات وقوانين أو فيما تصنعه من اختيارات سياسية [6].

ومع اتساع نطاق الإنتاج والنمو الاقتصادي المتزايد بدأ ظهور الأسواق العالمية المتعدية الجنسية والعابرة للحدود وغير الخاضعة لتمويل معين أو لسيطرة دولة واحدة ويمكن لهذه الأسواق أن تمارس قدرا كبيرا من الضغوط وتفرض عددا أكبر من القيود على الاختيارات والبدائل السياسية للحكومات القومية بما يتفق ومصلحة تأمين السوق. كل هذه الأمور انعكست على التعليم فلقد فرضت عددا من التحديات على التعليم عامة والتعليم العالي خاصة ويرتبط بعض هذه التحديات :

أ- بالميزانيات المخصصة للإنفاق على التعليم ومحدوديتها خاصة مع انخفاض حجم المعونات الدولية وتقليص دور الدولة اقتصاديا

ب-البعض الآخر من التحديات يرتبط بالسياسة الحاكمة لتطور التعليم ومعايير الجودة الضابطة لنوعية خرجيه التي تتفق وعالمية العمالة.

فمن المعترف به اليوم أنّ تقدم الدّول وتحقيق أهداف التنمية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى ما يتوفر داخل هذه الدول من مؤسسات للتعليم العالي والبحوث في مجالات العلوم والتكنولوجيا من جهة ومدى وظيفية العلاقات التي ترتبط بين هذه المؤسسات وبين مواقع الانتاج من جهة أخرى.

ومن ثمّ تصبح إعادة هيكلة أنظمة التعليم عامة والتعليم العالي خاصة ضرورة تقتضيها المرحلة التنموية الجديدة.

ولا عجب إذاً من وجود نظام كنظام LMD وإن لم ينشأ في بيئتنا ولم يتغذى من أفكارنا ولم يراعي خصائص تطورنا التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ولكنه ضرورة اقتضتها المرحلة الراهنة بهدف تسهيل معادلة الشهادات الوطنية وتوفير حركية أكبر بين شعب التعليم العالي في الجزائر وفي الخارج [7].

ثمّ إنّنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن تيار العولمة لأنه أضحى أمرا واقعا ولا يمكن إنكار آثاره على المجتمعات المختلفة وإلا تعرضنا للتدهور والانكماش. فإنكار هذا التيار يعد موقفا سلبيا مثلما يعد الانسياق له والاستسلام له ولتوجهاته كما لو كان قدرا مقدورا موقفا أكثر سلبية.

2- التراكم و النمو العلمي و التكنولوجي و التسارع المعرفي و انعكاساته على التعليم :

استطاعت العولمة أن تحفز للتقدم العلمي و التكنولوجي بدفعات قويه ساعدت على زيادة معدلات الانجاز في المجالات المختلفة. وتتضح هذه الاندفاعات لمعدلات التقدم العلمي والتكنولوجي في عدد من السمات المميّزة له وهي :

أ- إن التطور العلمي الذي يحدث في إطار العولمة يتم بسرعة و بمعدلات متضاعفة كنتيجة لثورة الاتصالات و سرعة نقل الخبرة التكنولوجية مما ساعد على إحداث قفزات نوعية لعملية التصنيع و التطبيق التكنولوجي و يتضح هذا التسارع العلمي في تضييق الفترة الزمنية بين الاختراع و التطبيق [8].

ب- وظيفية المعرفة و تطبيقاتها في المجالات المختلفة. فالمعرفة قوة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و بسببها ازدادت الفجوة اتساعا بين الدول النامية و الدول المتقدمة في التقسيمات الدولية بين الذين يملكون قدرات الانتاج العلمي و التكنولوجي و يستخدمونه و يحدثونه و بين من لا يملكون حق استخدام هذه المنتجات أو يسمعون عنها.

و مع التوسع في انتاج التكنولوجيا بدأ ظهور عدد من المخاطر التي تهدد حياة الانسان سواء كانت بيئية كإمكانية إشعال الحروب النووية أو متعلقة بالقيم الاخلاقية و اقتحام خصوصية الانسان أو مخاطر أخرى ترتبط بالتداول الحر للمعلومات وما يتيحه من احتمالات التسلل الثقافي و الفكري و السياسي بين الدول.

ومع كل هذه المخاطر و المشكلات والتفاوتات بين الدول فإن الدخول في هذه الثورة أصبح ضرورة حتمية على جميع الدول في القرن الحادي والعشرين و حتى تحصن هذه الدول نفسها من مخاطر الذوبان الكلي في الآخر عليها:

1- دراسة مخاطر هذا التيار و فرصه الواعدة حتى تعرف ما يمكن أن تتسلح به من معارف وخبرات و آليات لبناء قوة المجتمع الذاتية و مواجهة العولمة و التكيف معها.

2- عليها توفير أنظمة تعليمية متطورة و مزودة بأنشطة و مناهج قومية مواكبة لمتطلبات العصر وتتيح فرص تنمية الشخصية الوطنية وتمكنها من التعبير عن الاختيارات والرفض وتصبح في هذه الأنظمة التعليمية التربية المدنية أولوية قومية على جميع المستويات من المدارس إلى التعليم العالي.

3-تعميق الديمقراطية و تطور أنظمة الحكم وانعكاساتها على التعليم :

مع سقوط سور برلين و انهيار الاتحاد السوفييتي بدأ تأكيد قيمة الحرية و أهمية توفير الحقوق المدنية للمواطنين و تمكينهم من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم و أبناءهم. و تنعكس محاولات التحول الديمقراطي في عصر العولمة و المشكلات المصاحبة له على التعليم عامة و التعليم العالي خاصة سواء كان ذلك الانعكاس على البنية الاساسية للنظام التعليمي و هيكله و القوانين و التشريعات المنظمة له أو من حيث العاملين في مؤسساته و كيفية تطبيقهم لهذه القوانين و التشريعات بما يوفر الحقوق لأصحابها و يحقق المناخ الديمقراطي في المؤسسات التعليمية.

من خلال كل ما سبق ذكره يمكننا أن نسجل مجموع الانعكاسات التعليمية العالمية لظاهرة العولمة في النقاط التالية :

الانعكاس الأول :

أ- تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية كالمنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية، هذه المعايير أدت إلى تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية.

ب-إثارة الجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كمواطنين من ناحية وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يعني أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى ويطلق على هذه الظاهرة **"تسليع التعليم"**

هذه المعايير أثرت على النسب المخصصة لميزانيات التعليم كنتيجة لتفعيل دراسة الجدوى الاقتصادية على حساب الجدوى الاجتماعية وهو ما يشير إليه عدد من التقارير التي توضح كيف أن الحكومات استجابت للضغوط الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي حين قامت بخفض الأنفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية.

الانعكاس الثاني :

الاتجاه نحو خوصصة التعليم كاستجابة لعدم وفاء الحكومات لمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم. ومن أشكال الخوصصة ظهور المدارس والجامعات الخاصة تحت تمويل شركات خاصة وبإشراف بسيط من الحكومات إلاّ أنها لا تفتح أبوابها إلاّ لنوعية خاصة من الأفراد في مقابل رسوم دراسية بسيطة وتعمل هذه الظاهرة على تحيز تخصيص الموارد العامة لصالح الفئات العليا في المجتمع (أي إعادة إنتاج الطبقة السائدة في المجتمع بتعبير P.Bourdieu).

الانعكاس الثالث :

مع محاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد يزداد الاهتمام بكيفية الحصول على موقع في السوق العالمية لتسويق البضائع والخدمات وتقوية القدرة التنافسية وتقليل نفقات الإنتاج وكيفية اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة ولكل هذا تأثيرات متعددة على النظم التعليمية الحكومية، تبدأ بتخفيض الاعتمادات المالية فتزداد الضغوط وتتفاقم المشكلات لتؤثر على مستوى نوعية الخدمة الحكومية سلبا فتنتج هذه الخدمة خرجين دون المستوى المطلوب سواء لسوق العمل أو للمواطنة في عصر العولمة ومن ثمّ يصبح التعليم الحكومي وسيلة لإبقاء الدول المتخلفة دون تقدم فتتسع الفجوات بين الشمال والجنوب.

الانعكاس الرابع :

العديد من الدول ومن أجل تنفيذ برامجها التنموية تسعى للبحث عن شركاء أجانب ولهذا الاتجاه نحو الشراكة مع الدول والمنظمات الدولية تأثيراته السلبية على السياسات التي تتبعها تلك الدول في مجالات التنمية حيث لا يترك لتلك الدول بمفردها حرية وضع وصياغة سياساتها التنموية في مجالات التعليم أو التنمية الاجتماعية وإنما تأتي هذه السياسات تعبيراً عن الشراكة والشركاء.

الانعكاس الخامس :

مع تطور الصناعات والتكنولوجية واجتياح الثورة المعلوماتية بدأ التركيز على الموارد البشرية ذات المستويات العالية واختفت الوظائف التي تعتمد على المهارات البسيطة في معظم المجالات وازداد الطلب على القوى البشرية ذات المهارات الفنية العالية المستوى لتلبية احتياجات الوظائف في مجال الخدمات وصناعة المعلومات يضاف لذلك ما حدث من تحول في بيئة العمل من عمل قائم على عمالة دائمة إلى عمل يمتاز بانخفاض معدلات العمالة الدائمة والاعتماد على العمالة المؤقتة التي تؤدي بعض المهام ثمّ تنتهي علاقتها بالمؤسسة التي تعمل بها أو يجدد لها التعاقد في مشاريع أخرى وينعكس ذلك على التعليم ومؤسساته المختلفة والأدوار التي يقوم بها، فعلى التعليم التخلي عن بعض الأدوار - قد تكون الجودة أحدها نظرا لاضطراب بيئة التعلم من حيث كونها مؤسسة عاملة تخضع لما يخضع له سوق العمل عامة من قوانين الجدوى الربحية والتنافسية ومن ثمّ فقد تتخلى مؤسسات التعليم العالي عن وضيفتها الأساسية والثقافية المعهودة بنقل التراث إلى غير ذلك من المهام وفي الوقت نفسه على الأنظمة التعليمية التطلع للقيام بوظائف أخرى و أدوار جديدة لتتكيف مع أنماط العمل الجديدة وبيئته المتغيرة.

العولمة وحتمية إعادة تخطيط سياسات التعليم العالي في الجزائر:

في إطار النظام العالمي الجديد ومتغيراته الزاحفة واستجابة المنظومة التعليمية لمتطلبات العولمة في الدور والمفاهيم ومضامين المناهج تواجه محاولات إعادة تخطيط سياسات التعليم العالي في الجزائر عددا من الاشكاليات التي يواجهها واقع المجتمع الجزائري في تفاعلاته الداخلية و الخارجية.

وقبل التطرق إلى هذه الإشكاليات لا بد من التطرق إلى المنطلقات الأساسية للتغيير وهي :

1- ضرورة إحداث تغيرات نوعية في منظومة التعليم عامة والتعليم العالي خاصة بما تفرضه طبيعة التحولات الحضارية وما ارتبط بها – سببا ونتيجة- من الثورات المعرفية والاتصالية وتتناول تلك التغيرات إعادة صياغة الأهداف والمفاهيم والنظريات التي تشكل إيديولوجية النظام التعليمي وتحدد سياسته ومواصفاته في مختلف جوانبه المؤسسية.

2- تأكيد أهمية السرعة في الإنجاز وفي متابعة تطورات العصر في المجالات المختلفة وخاصة في الجوانب المعرفية والقدرة على التكيف الذكي وما سيتلزمه ذلك من تطوير للمحتوى الثقافي والمعلوماتي والتكنولوجي وهذا يعني التناغم مع الذكاء الإنساني الحديث الذي تولد عن الآلات والوسائط التكنولوجية كالحاسوب وشبكات الانترنت [9].

3- تحديد مسؤوليات الفرد و الدولة في عمليات تمويل و تجويد العملية التعليمية في جميع عناصرها.

من أهم الإشكاليات التي واجهتها محاولات اعادة تخطيط سياسات التعليم العالي في الجزائر :

1- الإشكاليات العالمية:

والمتمثلة في تداعيات العولمة وتياراتها على المجتمع الجزائري فالمتغيرات المعرفية وثوراتها المتجددة تلقي بتوجهاتها على سياسات الدول وخياراتها التنموية، بفعل الاعتماد والتبعية التكنولوجية.

2- الاشكاليات المحلية :

أ- التحول إلى معطيات اقتصاد السوق في التنمية إنتاجا و استهلاكا [10]، والذي اقتضى جملة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري وما يتهدده من مخاطر انفتاح الأسواق والمنافسة العالمية ومصاعب حماية ما لدينا من ثروات وفرص للنمو مع ضرورة تعظيم الموارد المادية المحدودة والتركيز على التنمية البشرية ويقتضي ذلك معرفة انعكاسات هذا التحول على أوضاع التعليم عامة والتعليم العالي خاصة.

ب-ازدياد أعداد الأفراد المستفيدين من الخدمة التعليمية حيث انتقل عدد الطلبة من 3000 طالب غداة الاستقلال إلى ما يزيد عن 750.000 طالب سنة 2004 والمطالب الموجهة لمؤسسات التعليم العالي لاستقبال أعداد متزايدة تتمثل في أزيد من 1000.000 طالب إبتداءا من سنة 2008 [11].

ج- ازدياد معدلات البطالة بين الخريجين من التعليم العالي وانخفاض معدلات التوسع في فرص العمل المتاحة وما صاحب ذلك من إقبال الخريجين على أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو تخصصاتهم فيما يعرف بهدر الإمكانية للموارد البشرية ذات المستوى العالي ومع ذلك تظل أهمية التوسع في التعليم العالي لمضاعفة نسبة الخريجين في قوة العمل [12].

د- تغيير طبيعة العمل وعملية التوظيف بصفة مستمرة في إطار تفعيل آليات السوق الطليق وعدم مواكبة سياسات التعليم العالي لهذا التغير السريع والمتلاحق بشكل نوعي وكمي .

ه- تراجع القطاع العمومي في مجال التوظيف مقارنة مع منتصف التسعينات كما أشارت إلى ذلك دراسة محمد بن قرنة حول مضمون 70 إعلان عن التوظيف تتمثل فيما يلي :

- المؤسسة الجزائرية الخاصة تمثل 60% من سوق العرض

- المؤسسة الأجنبية الخاصة تمثل 20% من سوق العرض
- الشركات المختلطة تمثل 5% من سوق العرض

أي أن 85% من سوق العرض لصالح القطاع الخاص دليل كافٍ على التحول الهام الذي يحدث في الاقتصاد الجزائري خاصة في سوق العمل الذي يجلب بصفة خاصة حاملي شهادة التعليم العالي.

3- إشكاليات ترتبط بالنظام التعليمي :

ساهمت التحولات العالمية و المحلية في المجتمع الجزائري في إبراز عدد من الاشكاليات الخاصة بنظام التعليم العالي و تتمحور هذه الاشكاليات في مدى جودة الخدمة المقدمة للمجتمع من هذا النظام من جهة، و درجة وظيفية هذه الخدمة مع تجدد المطالب المجتمعية و تطورها من جهة ثانية.

و يمكن تحديد هذه الاشكاليات فيما يلي :

أ- صياغة الغايات والأهداف والمقاصد في عموميات مجردة، تختلط فيما بينها مع الوسائل والضوابط والمسموح والمطلوب والممنوع والمسكوت عنه، وبهذا الخلط الذي يبتعد عن التحديد والوضوح في مسيرة التعلم على بعد الزمن القريب والبعيد تصعب عملية المتابعة والتقييم وتظل المشكلات عالقة دون حل، تطل برأسها من قانون إلى قانون ومن خطة إلى خطة ومن وزير إلى وزير في الجزائر.

ب- على الرغم من الأهمية البالغة للتعليم العالي كمرحلة لها قيمتها ووزنها ضمن النظام التعليمي فإنه في مسيرته قد اتخذ سياسة التوسع التراكمي المطرد شأنه شأن الدول السائرة في طريق النمو والتي اتخذت من التعليم الجماهيري بديلا للتعليم الانتقائي بسبب الطلب المجتمعي الملح عليه [13]، واستجابت الدولة لذلك دون التفات كافٍ لاحتياجاته المادية والبشرية ودون التخطيط ومواءمة جادة بينه وبين توجهات حركة تنمية المجتمع مما أدى إلى ضعف نسبي في المردود النوعي لهذا التعليم والذي يعتبر أحد العوامل في تزايد بطالة خرجيه.

ج-يشكو التعليم العالي في الجزائر من استمرار اعتماده على نتائج العملية التعليمية المشوهة التي جرى عليها التعليم ما قبل العالي من خلال تأكيد أساليب التلقين والحفظ وهيمنة الكتاب المقرر، مما ينأى بالمتعلمين عن اكتساب منهجيات التفكير والبحث العلمي الذي يعتبر العلامة المميزة للتعليم العالي قمة الهرم التعليمي [14]، وقد أدى هذا إلى سيادة أنماط التفكير الاتباعية لما وجدنا عليه آباءنا في كثير من المجالات الثقافية و الاقتصادية والاجتماعية ولسوف تكون وسائط التعليم التكنولوجية وأنماط التعليم عن بعد وسائل مهمة في تطوير عمليات التعليم والتعلم المستقل والذاتي.

د- ضعف برامج التعليم العالي فمن الانتقادات الخفية والمعلنة هو انتقاد جودة التعليم العالي حيث يؤخذ عليها أنها ذات طابع تقليدي لا تستطيع مواكبة التحولات التكنولوجية المعاصرة بالإضافة إلى كونها تركز على الجوانب النظرية أكثر مما تركز على التكوين العلمي والمهاري للبحث بها.

ه- التلكؤ في استجابة نظام التعليم العالي في أهدافه وبرامجه وطرائقه للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والمعرفية والحاجة إلى مراجعته من منظور الجودة التعليمية ليصبح أكثر مواءمة لهذه التغيرات وأكثر مرونة وقدرة على تجسيد التفاعلات بينه وبين منظومات المجتمع الأخرى.

و- ضعف الصلات بين نظام التعليم العالي وبين نظام التعليم قبل العالي وتقلص التنسيق والتكامل بين حلقات النظامين في تطوير المناهج والوسائل والطرق التعليمية.

ز- جمود الهيكل التنظيمي لأداء منظومة التعليم الجامعي وتضخم البيروقراطية حجما ولوائح و شروطا، ويرتبط بهذا عدم تطبيق نظام الانتخاب بجامعات ومؤسسات التعليم العالي والقيام بتعيين العمداء ورؤساء الجامعة والأقسام عن طريق الوصاية المركزية.

ح-إنفصال الدراسات العليا عن مشكلات التنمية في المجتمع الأمر الذي يقلل من قدرات الطلاب ويعتبرون أن حصولهم على درجة الدكتوراه نهاية المطاف بالنسبة لهم وذلك من خلال ضعف إنتاجيتهم البحثية وإنشغالهم بأعمال التدريس بعبء إضافي على حساب البحث والإطلاع سعيا لتحسين أضاعهم المادية وهذا يظهر من خلال بقاء البعض منهم في رتبتهم العلمية لمدة طويلة دون ترقيتهم التي تعتمد غالبا على الأبحاث.

ويؤكد ما سبق توصيات المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حيث أكد على دعوة الدول العربية لتبني مفهوم الجامعة المنتجة لزيادة ربط الجامعات بسوق العمل وتعزيز الجوانب العملية في برامجها وتوفير مصادر تمويل إضافية لها [15].

في ضوء مجموعة التحديات التي سبقت الإشارة إليها وما حددناه من إشكاليات في تأثيرها على محاولات إعادة بناء وتخطيط سياسات التعليم العالي في إطار متغيرات الاقتصاد الحر ولمواجهة مشكلة الانعزال والتأخر التكنولوجي أخذت قضية تطوير التعليم والتعليم العالي على وجه الخصوص اهتماما كبيرا في قائمة اهتمامات الحكومة حيث وقّعت هذه الأخيرة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية مفادها إنشاء جامعة التكوين المتواصل عن بعد ''Université Virtuelle'' على شكل 38 مركزا، 05 مراكز في فرنسا و 33 مركزا في الجزائر ومن أهدافها :

- تكوين و رسكلة المكونين في التعليم العالي والثانوي
- إدماج التعليم العالي الجزائري في فضاء جامعي عالمي متفتح وتعاوني "collaboratif".
- توفير المعلومات العلمية والرقمية التي تساعد الأساتذة على تجديد معارفهم، والتكيف مع المناهج الجديدة.

وفي إطار جملة الإصلاحات تبنت الجامعة ايضا إصلاح جديد وهو إصلاح LMD كبديل نوعي للنظام الكلاسيكي، هذا الإصلاح الذي جاء كاستجابة للضغوط الخارجية وللتكيف مع الواقع العالمي الذي تقوده أمريكا وأوروبا.

غير أن هذه الإصلاحات وإن كان بعضها قد انعكس بشكل إيجابي على تحسن مؤشرات التعليم، حيث ارتفعت نسبة الانخراط وازدادت أعداد المدارس والجامعات وارتفع الإنفاق على التعليم، إلاّ أنها لم تحقق النجاح المطلوب بل العكس ربما يعتبر التعليم بوضعه الحالي أحد معوقات التنمية والتحول الاقتصادي في ظل عولمة ضاغطة، فعملية تطوير التعليم ليست مجرد برنامج أو مشروع يتم تطبيقه بدعوى التكيّف مع المعايير الدولية، و إنما هي عملية طويلة المدى ومستمرة وتتميز بالمرونة والديناميكية، للاستجابة إلى المتغيرات والتهديدات التي تواجه عملية التنمية مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع لا أن تكون مجرد استجابة لما يجري في الغرب.

وعليه نقترح (كتوصيات) ما يلي :

- التأكيد على الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة التحديات المستقبلية من خلال وضع استراتيجية محكمة لنظام التعليم العالي تراعي خصائص تطورنا التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي .

- إعادة النظر في نظام LMD هذا النظام الذي هو نتاج المنظومة التربوية والتعليمية الانجلوسكسونية - إعادة النظر فيه من حيث الإمكانيات المادية والبشرية الواجب توفرها – ويطبق في وسط مازال تقليدي

- إجراء تقييم موضوعي حول مساهمة الجامعة في عملية التنمية خاصة بعد تبني معطيات اقتصاد السوق إنتاجا واستهلاكا.بمعنى إلى أي مدى ساهمت الخبرة الوطنية والقدرات البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش :

[1] Sandra Taylor : **Educational policy and the politics of change**, (london and new York: T.J.Press, Pads Roue Ltd. 1997). p. 54

[2] حازم الببلاوي : **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة العدد 257، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، مايو 2000، ص ص (224-225).

[3] حازم الببلاوي : **مرجع سابق**، ص ص (224-225).

[4] حازم الببلاوي : **مرجع سابق**، ص 214.

[5] حسين كامل بهاء الدين : **الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة**، دار المعارف، القاهرة، 2000، ص 148.

[6] توماس ل. فريد مان : **محاولة لفهم العولمة**، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص 151.

[7] http : /**www.el waha-dz.com/université** : LTM

[8] حامد عمار : **التنمية البشرية و تعليم المستقبل**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ص 223.

[9] نبيل على : **الثقافة العربية و عصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 2000.

[10] ضياء مجيد موسى : **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجزائرية 2000.

[11] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : ملف إصلاح التعليم العالي، جانفي 2004.

[12] لحسن بوعبد الله، محمد مقداد : **تقويم العملية التكوينية في الجامعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 25.

[13] Raymond Lallez : **la formation des formateurs d'enseignement**, étude et documents d'éducation, UNESCO, N°04.

[14] بوفلجة غيات : **التربية و التكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر 2000

[15] المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي : **الجودة النوعية للتعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية**، التقرير النهائي، القاهرة 24-25، ديسمبر، 2001، ص 10.

قائمة المراجع و المصادر:

1- بوفلجة غيات : **التربية و التكوين بالجزائر**، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر 2001

2- توماس ل. فريد مان : **محاولة لفهم العولمة**، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000.

3- حامد عمار : **التنمية البشرية و تعليم المستقبل**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.

4- حسين كامل بهاء الدين : **الوطنية في عالم بلا هوية**، تحديات العولمة، دار المعارف، القاهرة، 2000.

5- لحسن بوعبدالله، محمد مقداد : **تقويم العملية التكوينية في الجامعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

6- ضياء مجيد موسى : **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجزائرية 2000.

7- حازم الببلاوي : **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة العدد 257، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، مايو 2000.

8- نبيل على : **الثقافة العربية و عصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 2000.

9- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي : **ملف إصلاح التعليم العالي**، جانفي 2004.

10- المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي : **الجودة النوعية للتعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية**، التقرير النهائي، القاهرة 24-25، ديسمبر، 2001.

11- Raymond Lallez : **la formation des formateurs d'enseignement**, étude et documents d'éducation, UNESCO, N°04.

12- Sandra Taylor : **Educational policy and the politics of change**, (london and new York: T.J.Press, Pads Roue Ltd. 1997).

13- http : /**www.el waha-dz.com**/université : LTM